

## الفصل الأول

موضوعه: الكمييالة الصحيحة وفقاً لأحكام قانون التجارة

خطورة الكمييالة كورقة تجارية بامتياز يوجب التعرض في فصل خاص للأحكام الخاصة بصحتها، وحتى تنشأ الكمييالة صحيحة، وبالتالي تكون منتجة لأثارها القانونية علي نحو تستطيع معه القيام بوظائفها كأداة وفاء واثتمان، يتعين أن تستوفي شروطاً موضوعية وأخري شكلية.

والتساؤل:

ما هي الشروط الموضوعية لصحة الكمييالة...؟

وما هي الشروط الشكلية لصحة الكمييالة...؟

نتعرض في الصفحات التالية لشروط صحة الكمييالة، بتقسيم شروط الصحة المشار إليها الي نوعين من الشروط:

### النوع الأول

الشروط الشكلية لصحة الكمييالة كورقة تجارية

الكمييالة وكما قررت نصوص قانون التجارة صك أو محرر مكتوب وفق أوضاع شكلية حددها القانون، وتتضمن أمراً صادراً من الساحب إلي المسحوب عليه بدفع مبلغ معين من النقود بمجرد الإطلاع أو في تاريخ معين إلي شخص ثالث،

وترتيباً علي ذلك فإنه لا بد لوجود الكمييالة من إفراغها في محرر ويشترط من ناحية أخري، أن يكون هذا المحرر مستوفياً للبيانات التي نص القانون علي ضرورة تضمينها في ذلك المحرر لاكتسابه صفة الكمييالة .

الشرط الأول: أن تكون الكمييالة مكتوبة :

لا تنشأ الكمييالة ولا يكون لها وجود قانوني إلا إذا صدر الأمر من الساحب إلي

المسحوب عليه كتابة، فلا وجود للكمييالة لو صدر مثل هذا الأمر شفاهة أو بغير ذلك من طرق غير طريق الكتابة؛؛؛ وعلي الرغم من أن المشرع لم يشترط الكتابة صراحة فإن ذلك يستفاد من النصوص المتعلقة بالكمييالة، كاشتراط استيفائها بيانات معينة، وجواز تداولها بطريق التظهير، والنصوص المتعلقة بنسخ الكمييالة وصورها ٠٠ الخ

والتساؤل: هل يشترط الكتابة لإثبات الكمييالة..؟

كتابة الكمييالة شرط بديهي لوجودها، وكذا أداة لإثباتها، ولكن كتابة الكمييالة ليست شرطا أن أداة لإثباتها فحسب، وإنما هي ضرورية لوجود الكمييالة قانونا ولصحتها، ويترتب علي ذلك انه لا يجوز إثبات وجود الكمييالة بأي طريق آخر غير الصك ذاته، كالإقرار أو البينة أو اليمين.

الكمييالة كمحرر عرقي ومحرر رسمي...؟

الغالب - من الناحية العملية - أن تفرغ الكمييالة في محرر عرقي، ولكن ليس هناك ما يمنع من أن تصدر الكمييالة في محرر رسمي وان كان ذلك نادر الوقوع، نظرا لما تتطلبه المحررات الرسمية من إجراءات لا تتفق مع ما تقضيه التجارة من سرعة، والمحرر هو كل مسطور ينتقل به فكر أو معني محدد من شخص لأخر حال الإطلاع عليه أيا كانت طبيعته المادية أو نوعيته أو لغته أو العلامات التي حرر بها.

ولكن لا يلزم أن تكون الكمييالة مكتوبة كلها بخط الساحب، فقد تكون مكتوبة بخط شخص آخر كما قد تكون مطبوعة، ولكن يشترط أن تحمل الكمييالة توقيع الساحب ويكون ذلك إما بوضع إمضائه أو ختمه أو بصمته علي الصك .

وقبل صدور قانون التجارة ١٧ لسنة ١٩٩٩ لا يكن يشترط أن يعنون الصك بكلمة ” كمييالة ” كما أن وجود تلك العبارة لا يضي علي الصك صفة الكمييالة إلا بقدر استيفائها للشرائط القانونية.

فالسك يعد أو لا يعد كمييالة بحسب ما إذا كان مستوفيا أو غير مستوفى لجميع الشروط التي يتطلبها القانون في الكمييالة وبغض النظر عن العنوان الذي يحمله .

أما بعد صدور القانون - ونعني قانون التجارة ١٧ لسنة ١٩٩٩ - أصبح من الواجب قانوناً - كما تنص الفقرة أ من المادة رقم ٣٧٩ - أن تشمل الكمييالة كلمة ” كمييالة ” مكتوبة في متن السك وباللغة التي كتب بها.

الشرط الثاني: أن تتوافر في الكمييالة مجموع البيانات التي استوجبها قانون التجارة :

الكمييالة ورقة شكلية، وقد حرص الشارع علي تحديد صورتها بتعيين البيانات التي يجب أن تتضمنها حتي تثبت لهذه الورقة صفة الكمييالة، وعلي نحو يمكنها من أداء وظيفتها كأداة وفاء واثمان:

تنص المادة ٣٧٩ من قانون التجارة علي أنه: تشمل الكمييالة علي البيانات الآتية:-

أ- كلمة ” كمييالة ” مكتوبة في متن السك وباللغة التي كتب بها.

ب- أمر غير معلق علي شرط بوفاء مبلغ معين من النقود.

ج- اسم من يلزمه الوفاء المسحوب عليه.

د- ميعاد الاستحقاق.

هـ- مكان الوفاء.

و- اسم من يجب الوفاء له أو لأمره المستفيد .

ز- تاريخ ومكان إصدار الكمييالة.

ح- توقيع من إصدار الكمييالة الساحب علي نحو مقروء.

ويراعي تعد البيانات الإلزامية التي نص الشارع علي وجوب تضمينها في الكمييالة الحد الأدنى

للبيانات التي يجب أن تتضمنها هذه الورقة، ولكن يجوز للمتعاملين إضافة بيانات أخرى أو شروطاً أخرى، كشرط الوفاء في محل مختار، أو شرط عدم القبول، أو عدم الضمان، أو شرط الوفاء الاحتياطي.

والتساؤل: ما هي البيانات الإلزامية التي يجب أن تتوافر في الكمبيالة...؟

البيان الأول: كلمة "كمبيالة": يجب أن تكون كلمة الكمبيالة مكتوبة في متن الصك وباللغة التي كتب بها، ويعد هذا البيان من مستحدثات قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩، وعليه نصت كما ذكرنا الفقرة أ من المادة ٣٧٩، وقد أقر المشرع جزاء مغالي فيه لتخلف هذا البيان إذ الاستفادة من المادة ٣٨٠ من قانون التجارة أن الكمبيالة تفقد صفتها وتتحول بالتالي الي سند دين عادي.

البيان الثاني: تاريخ تحرير الكمبيالة: يتعين أن تشتمل الكمبيالة علي تاريخ تحريرها. ويحدد هذا التاريخ باليوم والشهر والسنة التي حررها فيه الساحب. ولا يجوز أن تشتمل الكمبيالة إلا علي تاريخ واحد، - مع ملاحظة أنه لا خطأ من تكرار ذات التاريخ علي سبيل التأكيد، كأن يكتب بالحروف والأرقام، ولا خطأ، فان تعددت تواريخ التحرير فقدت الكمبيالة صفتها كورقة تجارية، ويكون تاريخ الكمبيالة حجة سواء علي الأطراف أو الغير، دون ما حاجة الي ثبوته بوجه رسمي، ويكون للغير الذي ينازع في تاريخ تحرير الكمبيالة إثبات العكس بكافة طرق الإثبات.

والتساؤل: ما أهمية بيان تاريخ تحرير الكمبيالة...؟

لتاريخ تحرير الكمبيالة أهمية من نواحي متعددة:

١. يساعد تاريخ تحرير الكمبيالة في إمكان الرجوع إليه للتحقق من أهلية الساحب وقت تحرير الكمبيالة.

٢. يساعد تاريخ تحرير الكمبيالة في إمكان الرجوع إليه للتحقق في حالة الإفلاس لمعرفة ما إذا كانت الكمبيالة قد صدرت قبل فترة الريبة أو أثناءها.

٣. يساعد تاريخ تحرير الكمبيالة في إمكان الرجوع إليه لتحديد تاريخ استحقاق الكمبيالة في حالة ما إذا كان استحقاقها بعد فترة معينة تحريرها

٤. يساعد تاريخ تحرير الكمبيالة في إمكان الرجوع إليه لحساب المواعيد التي يجب فيها علي الحامل أن يقدم فيها الكمبيالة إلي المسحوب عليه حتي لا يتعرض لسقوط حقه في الرجوع.

### البيان الثالث: المبلغ الثابت بالكمبيالة :

الكمبيالة أحد الأوراق التجارية، ودون مغالاة أهمها جميعاً، ولا يمكن للكمبيالة إن تقوم بدورها كأداة للوفاء والائتمان إلا إذا كان محل الالتزام الثابت فيها . وهو دائماً مبلغ من النقود . محدداً علي وجه الضبط بحيث يكفي مجرد الإطلاع عليها للوقوف علي قيمتها علي نحو لا يدع مجالاً للشك، أو للتخري عنها وعلي هذا لا يجوز أن يذكر في الكمبيالة بدلا من مبلغ محدد ” ادفعوا لأمر المستفيد باقي حسابي لديكم ” ، أو ” المبلغ المتفق عليه ” أو غير ذلك من العبارات التي يظل معها مبلغ الكمبيالة غير محدد علي نحو دقيق وسافر . كذلك يجب أن يكون مبلغ الكمبيالة - شأنها في ذلك شأن الأوراق التجارية عموماً - واحد، فلا يجوز أن تتضمن الكمبيالة مبالغ متعددة، أو أن يكون مبلغها مقسما على أقساط، وإلا انتفت من الكمبيالة صفة الورقة التجارية، وصارت سندا عادياً، ويعرف هذا المبدأ بمبدأ وحدة الدين.

والتساؤل: ما هو الحل حال الاختلاف بين مبلغ الكمبيالة بالحروف والأرقام..؟

والتساؤل: ما هو الحل إذا كتب المبلغ عدة مرات بالحروف أو بالأرقام..؟

طبقاً للمادة ٢٨٤ من قانون التجارة فإنه

١- إذا كتب مبلغ الكمبيالة بالحروف والأرقام معاً، فالعبرة عند الاختلاف بالمكتوب بالحروف.

٢- وإذا كتب المبلغ عدة مرات بالحروف أو بالأرقام فالعبرة عند الاختلاف بأقلها مبلغاً

فقد جرت العادة علي ذكر مبلغ الكمبيالة مرتين: مرة بالأرقام في اعلي الورقة ومرة بالحروف في

صلبها، وقد يحدث أن تختلف القيمة المذكورة بالأرقام عن تلك المذكورة بالحروف ولم يتضمن التشريع التجاري حلاً لهذه الصعوبة، ولذا وجب ترك الأمر لتقدير قاضي الموضوع في كل حالة علي حدة، وإن كان الرأي الراجح فقها هو تغلب القيمة الحرفية علي القيمة الرقمية، استناداً الي ما تتضمنه الكتابة بالحروف من عناية أكبر، مما يجعل احتمال الخطأ فيها أقل مما هو في الأرقام، أما إذا ذكر المبلغ مرتين بالحروف أو الأرقام وكان مختلفاً، فالعبرة بالمبلغ الأقل، تطبيقاً لقاعدة أن الشك يفسر لمصلحة المدين وباعتبار المبلغ الأقل هو القدر المتيقن الذي لا نزاع عليه .

والتساؤل: هل يجوز تضمين الكمبيالة شرط دفع فوائد؟..

يمكننا القول بوجود رأيين في الفقه، الأول يري عدم جواز لك لأنه من شأنه أن يهدر الطبيعة الخاصة للكمبيالة كورقة تجارية ذات دور وفائي واآتماني، في حين يري البعض أن ذلك لا يخالف طبيعة الكمبيالة، واستبراء أحكام القضاء يرشح للقول بأن القضاء يجيز ذلك الشرط، باعتبار أن احتساب الفوائد لا يعدو أن سيكون عملية حسابية بسيطة لا تعرقل تداول الورقة، ولا تترك المبلغ الإجمالي فيها مجهولاً .

البيان الرابع: اسم المسحوب عليه الكمبيالة :

يجب أن تشمل الكمبيالة علي اسم المسحوب عليه، لما، لأنه الشخص الذي يصدر إليه الأمر بدفع قيمة الكمبيالة إلي المستفيد، ولم يشترط المشرع إلا ذكر اسم المسحوب عليه، ولكن ذلك وحده لا يكفي لتعيين شخص المسحوب عليه ولذلك جرت العادة علي ذكر عنوان المسحوب عليه ومهنته حتي يمكن الاهتداء إليه بسهولة.

ولا يلتزم المسحوب عليه بدفع قيمة الكمبيالة إلا إذا وقع عليها بالقبول والغالب عملاً أن تكون هناك علاقة سابقة بين الساحب والمسحوب عليه، تجعل من الأخير مديناً للأول وعلي أساسها يأمره بدفع مبلغ الكمبيالة، ولكن قد يحدث أن يقبل المسحوب عليه الكمبيالة دون أن يكون مديناً للساحب، وعلي سبيل التبرع المحض، كما قد يحدث أن يكون قبوله للكمبيالة بناء علي تواطؤ مع الساحب لإيهام المستفيد دائن الساحب بان الساحب حقوقاً لديه، ودون أن يكون في نيته

دفع قيمة الكمبيالة عند حلول ميعاد استحقاقها، وهو ما يسمى بكمبيالات المجاملة، وهي باطلة لعدم مشروعية السبب، ويجب أن يكون المسحوب عليه، شخصاً مستقلاً عن الساحب، فإذا كان الساحب والمسحوب عليه شخصاً واحداً لم نعد بصدد كمبيالة بالمعنى الفني لهذه الورقة، وإنما بصدد سند إذني، أشخاصه المحرر والمستفيد، وخضع لأحكام هذه الورقة دون الكمبيالة .

#### البيان الخامس: شرط الأمر أو شرط الحامل:

الكمبيالة وكما ذكرنا ورقة تجارية بامتياز، حاصل ذلك أنه يتعين لإمكان تداول الكمبيالة بالطرق التجارية، وحتى تستطيع بالتالي أن تقوم بوظائفها كورقة تجارية، أن تكون لأمر شخص ثالث أو لحاملها، فإذا كانت لأمر شخص ثالث، جاز تداولها بطريق التظهير . وإذا كانت لحاملها أمكن تداولها بطريق المناولة أو التسليم .

ولا يشترط أن يفرغ شرط الأمر في صيغة معينة بالذات وإنما يكفي ورود عبارات تدل علي اتجاه قصد الساحب إلي انتقال الكمبيالة بطريق التظهير ولكن يشترط أن يكون صيغة العبارات صريحة في دلالتها علي شرط الأمر لأنه لا يفترض أما إذا لم تتضمن الكمبيالة شرط الأمر، ولم تكن لحاملها وإنما تضمنت أمراً بدفع مبلغ معين من النقود إلي شخص ثالث، فإنها تفقد صفتها كورقة تجارية وتصبح سندا عادياً .

#### البيان السادس: اسم المستفيد:

الكمبيالة، إما أن تكون إذنية، وإما أن تكون لحاملها، هذه التفرقة يترتب عليها آثار هامة تتعلق بالبيان الخاص باسم المستفيد، فمتي كانت الكمبيالة إذنية وجب ذكر اسم المستفيد - لما - لأنه هو الدائن الأول في الكمبيالة والذي يحصل الوفاء بقيمتها لأمره ويجب أن يكون المستفيد معيناً علي وجه يسهل معه تحديده .

أما إذا كانت الكمبيالة لحاملها فانه في هذه الحالة يحصل الوفاء لمن يجوز السند .

ويجيز المشرع المصري للساحب أن يصدر الكمبيالة لإذن نفسه ولكننا لا نكون في هذه الحالة

إلا بصدد مشروع إنشاء كمبيالة أو عملاً تحضيرياً لإنشاء كمبيالة، فإذا قبلها المسحوب عليه، أصبحنا بصدد سند أذني متي استوفى الصك شروطه، أشخاصه المستفيد وهو الساحب الأصلي للكمبيالة والمدين فيه هو المسحوب عليه القابل ويتحول هذا السند الاذني إلى كمبيالة بمجرد أول تظهير له ومن تاريخه، ولذلك لا يشترط توافر الشروط الخاصة بالكمبيالة إلا منذ أول تظهير .

#### البيان السابع: ميعاد استحقاق الكمبيالة :

ميعاد الاستحقاق هو الميعاد الذي يجب دفع مبلغ الكمبيالة فيه، وتظهر أهميته من ناحية كونه الميعاد الذي يبدأ منه سريان ومواعيد تحرير البروتستو والرجوع علي الموقعين في الكمبيالة، وتقدم الدعاوى الناشئة عنها، وثمة طرق مختلفة يتم وفقاً لها تعيين ميعاد الاستحقاق هذا:

- ١- فيمكن أن تكون الكمبيالة مستحقة الدفع بمجرد الإطلاع.
- ٢- كما يمكن أن تكون الكمبيالة مستحقة الدفع بعد مدة معينة من الإطلاع.
- ٣- كما يمكن أن تكون الكمبيالة مستحقة الدفع بعد مدة معينة من تاريخ تحريرها أو تاريخ محدد ن أو في يوم معين كيوم عيد، أو يوم سوق .

والتساؤل: هل يصح أن يكون للكمبيالة أكثر من تاريخ استحقاق...؟

لا يجوز أن يكون للكمبيالة إلا ميعاد استحقاق واحد، فإذا تضمنت الورقة تقسيماً للمبلغ وكان كل من هذه الأقسام مستحقاً في ميعاد مختلف، فقدت الورقة صفتها التجارية وانقلبت سندا عادياً، ويعرف هذا بمبدأ وحدة ميعاد الاستحقاق .

#### البيان الثامن: وصول القيمة للساحب:

يجب أن يذكر بالكمبيالة أن القيمة وصلت، والشخص الذي وصلته القيمة يعني به صاحب الكمبيالة، وصول القيمة هو التعبير عن سبب التزام الساحب قبل المستفيد في الكمبيالة وعلي الرغم من أن التقنين المدني لا يستلزم ذكر سبب الالتزام، وإنما يفترض أن لكل التزام سبب

موجود ومشروع فإن المشرع التجاري، في خصوص الكمبيالة يشترط ذكر هذا السبب • وينتقد الفقه ذلك الوضع، باعتباره إغراقاً في الشكلية لا يستقيم مع ما تقتضيه التجارة من سرعة ويسر إلا أن القضاء احتراماً منه للنص التشريعي، يرتب علي عدم ذكر بيان وصول القيمة، فقدان الكمبيالة لصفاتها كورقة تجارية، وصيرورتها سنداً عادياً، ولكن يكفي بان تتضمن الكمبيالة بيان أن ” القيمة وصلت ” دون اشتراط ذكر نوع هذه القيمة •

#### البيان التاسع: توقيع الساحب:

يجمع الفقه أن بيان توقيع الساحب علي الكمبيالة يعد أحد أهم البيانات التي يجب أن تشتمل عليها الكمبيالة - تبرير ذلك - أنه يعد إفصاحاً عن إرادة الساحب في الالتزام بدفع مبلغ الكمبيالة، وبغيره لا تكون لهذه الورقة أية قيمة قانونية، لا بوصفها ورقة تجارية، ولا بوصفها سنداً عادياً ولا تصلح إلا كمبدأ ثبوت بالكتابة إذا كان الساحب قد حررها بخطه •

ولا يشترط في التوقيع إلا أن يكون كافياً للدلالة علي شخص الساحب، والتوقيع قد يكون بالإمضاء، أو بالختم، أو بالبصمة •

وإذا كان موقع الكمبيالة وكيلاً عن الساحب وجب أن يسبق التوقيع ما يدل علي ذلك حتي تنصرف آثار الكمبيالة إلي الموكل دون الوكيل طبقاً لقواعد الوكالة العادية أما إذا لم يكن مفوضاً منه في ذلك أو تجاوز حدود التفويض، فإنه يكون ملزماً أمام المستفيد حسن النية، بالتعويض عن الأضرار التي سببها له بخطئه، طبقاً لقواعد المسئولة التقصيرية، ولكن لا يجوز للمستفيد مطالبة الموكل او الموقع بمقتضي الكمبيالة، لان الأول لم يفوض الموقع في سحب الكمبيالة باسمه، كما أن الموقع لم يلتزم شخصياً بها، وقد يوقع شخص علي الكمبيالة باسمه الخاص بينما هو في الحقيقة يعمل لحساب شخص آخر • ويسمي الموقع علي الكمبيالة في هذه الحلة بالساحب الظاهر، بينما يسمي من سحبت الكمبيالة لحسابه بالساحب الحقيقي أو الأمر بالسحب، ويلجأ إلي هذا الوضع عادة إذا أراد الساحب الحقيقي إخفاء اسمه في المعاملات لأي غرض من الإغراض، وسواء ظهر اسم الساحب الحقيقي في الكمبيالة او لم يظهر علي الإطلاق فإن الساحب الظاهر يظل هو الملتزم

شخصيا قبل المستفيد كما لو كان الساحب الحقيقي ولا توجد أية علاقة مباشرة بين الساحب الحقيقي والمستفيد وان جاز لهذا الأخير الرجوع بالدعوى غير المباشرة علي الساحب الحقيقي متي تحققت شروطها .

اما فيما بين الساحب الظاهر والساحب الحقيقي فالعلاقة علاقة وكيل بموكل بحيث يكون للأول الرجوع علي الثاني بقيمة ما أوفاه للمستفيد .

#### البيان العاشر: مكان الوفاء ومكان التحرير :

اقتضي المشرع التجاري المصري أن تتضمن الكمبيالة ذكر مكان الوفاء علي انه بالرغم من كون هذا البيان من البيانات الإلزامية فانه لا يترتب علي إغفاله بطلان الكمبيالة أو فقدانها لصفقتها كورقة تجارية وإنما يكون الوفاء بمبلغ الكمبيالة في موطن المسحوب عليه المدين طبقا للقواعد العامة ولهذا فقد جرت العادة علي عدم تضمين الكمبيالة بيان مكان الوفاء، اكتفاء بذكر عنوان المسحوب عليه، أما مكان التحرير فهو ليس من قبيل البيانات الإلزامية وان كانت العادة قد جرت علي ذكره في الكمبيالة مقرونا بتاريخ تحريرها .

والتساؤل: ما هو جزء إغفال احد البيانات الإلزامية:

أولا: تحديد المقصود بالبيانات الإلزامية:

ثانياً: تحديد الجزء أو الأثر المشارُ ليه:

يعد نص المادة ٩٧٣ من قانون التجارة ٧١ لسنة ٩٩٩١ هو مصدر هذه البيانات الأساسية، ويمكننا القول أنه:

أ. كلمة ” كمبيالة ” مكتوبة في متن الصك وباللغة التي كتب بها.

ب. أمر غير معلق علي شرط بوفاء مبلغ معين من النقود.

ج. اسم من يلزمه الوفاء المسحوب عليه.

د - ميعاد الاستحقاق.

هـ - مكان الوفاء.

و - اسم من يجب الوفاء له أو لأمره المستفيد .

ز - تاريخ ومكان إصدار الكمبيالة.

ح - توقيع من إصدار الكمبيالة الساحب علي نحو مقروء.

وكما يعد نص المادة ٩٧٣ من قانون التجارة ٧١ لسنة ١٩٩١ هو مصدر هذه البيانات الأساسية، فإن نص المادة ٠٨٣ من ذات القانون يعد هو المصدر والأساس في تحديد الآثار التي تترتب علي، فطبقاً للمادة ٠٨٣ المشار إليها:

الصك الخالي من احد البيانات المذكورة في المادة ٣٧٩ من هذا القانون لا يعد كمبيالة إلا في الحالات الآتية:-

أ- إذا خلت الكمبيالة من بيان ميعاد الاستحقاق اعتبرت مستحقة الوفاء لدي الإطلاع عليها.

ب - وإذا خلت من بيان مكان الوفاء اعتبر المكان المبين بجانب اسم المسحوب عليه مكانا للوفاء وموطننا للمسحوب عليه في نفس الوقت.

ج - وإذا خلت من بيان مكان الإصدار اعتبرت صادرة في المكان المبين بجانب توقيع الساحب.